الاطر القانونية والحوكمة الرقمية ودورها في تعزيز الاقتصاد المستدام في العراق

م.م. مريم بشير حسن
جامعة اوروك / كلية التقنيات الطبية والصحية/ قسم التخدير
maryamalbahadlyuruk@gmail.com
م.م. بنين سعد صافي
الجمعة المستنصرية/كلية العلوم السياسية
baneensaad@uomustansiriyah.edu.iq

ملخص البحث :

يشهد العالم تحولاً رقمياً متسارعاً يتطلب تحديث الأطر القانونية وتعزيز مفاهيم الحوكمة الرقمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. يهدف هذا البحث إلى دراسة الأطر القانونية في العراق ودورها في تعزيز الحوكمة الرقمية كوسيلة لتحقيق اقتصاد مستدام. يتناول البحث التحديات التي تواجه تطبيق الحوكمة الرقمية في العراق، مثل ضعف البنية التحتية التكنولوجية، غياب التشريعات الشاملة، ونقص الكفاءات البشرية المؤهلة. كما يستعرض البحث تجارب دولية ناجحة، مثل الولايات المتحدة وتركيا، لتقديم حلول عملية يمكن تطبيقها في السياق العراقي. يخلص البحث إلى أن تعزيز الحوكمة الرقمية يتطلب إصلاحات قانونية، استثمارات مستدامة في التكنولوجيا، وبناء قدرات بشرية متخصصة، مما يسهم في خلق بيئة اقتصادية شفافة ومستدامة.

Legal Frameworks and Digital Governance and Their Role in Promoting Sustainable Economy in Iraq

Assist. Lectu .Maryam Bashir Hassan
University of Aurok / College of Medical and Health Technologies / Anesthesia Department
Assist. Lectu. Baneen Saad Safi
Al-Mustansiriyah University / College of Political Science

Abstract

The world is witnessing a rapid digItal transformation that necessitates updating legal frameworks and enhancing digital governance concepts to achieve sustainable development goals. This study aims to examine the legal frameworks in Iraq and their role in strengthening digital governance as a tool for achieving a sustainable economy. It explores the challenges facing the implementation of digital governance In Iraq, such as weak technological infrastructure, the absence of comprehensive legislation, and a shortage of qualified human resources. The study also reviews successful International experiences, such as those of the United States and Turkey, to provide practical solutions applicable to the Iraqi context. The research concludes that enhancing digital governance requires legal reforms, sustainable investments in technology, and the development of specialized human capacities, contributing to a transparent and sustainable economic environment.

المقدمة :

في عصر الثورة الرقمية والتقدم التكنولوجي المتسارع، أصبح من الضروري إعادة النظر في الأطر القانونية والأنظمة الحكومية لضمان توافقها مع التحديات والمتطلبات الجديدة. لم يعد الاقتصاد التقليدي كافيًا لمواكبة التحولات العالمية، وأصبحت الحوكمة الرقمية بمفهومها الحديث أحد العوامل الحاسمة في تحقيق التنمية المستدامة. في هذا السياق، تعد الأطر القانونية أحد الركائز الأساسية التي تدعم نجاح هذه التحولات الرقمية من خلال تنظيم وتوجيه استخدام التكنولوجيا في المجالات المختلفة، بما في ذلك القطاعات الحكومية والاقتصادية.

تعتبر الحوكمة الرقمية من الأدوات الحيوية التي تساهم في تحسين الأداء الحكومي، وتعزيز الشفافية والمساءلة، مما يفتح الطريق لتحقيق الاقتصاد المستدام. في العراق، يُعتبر تطبيق الحوكمة الرقمية أحد التحديات الكبرى التي تواجه البلاد، إذ يواجه النظام الإداري تحديات متعددة، منها نقص البنية التحتية الرقمية، ضعف التشريعات القانونية المتعلقة بالتكنولوجيا، وقلة الكوادر البشرية المدربة.

يتناول هذا البحث دور الأطر القانونية في تعزيز الحوكمة الرقمية ودورها في تحقيق اقتصاد مستدام في العراق. كما يركز على تحليل واقع الحوكمة الرقمية في العراق، والتحديات التي تواجهها، وأهمية الإصلاحات القانونية والتكنولوجية لتفعيل هذه الحوكمة. بالإضافة إلى ذلك، سيتم استعراض بعض التجارب الدولية في مجال الحوكمة الرقمية وكيفية الاستفادة منها في السياق العراقي.

من خلال هذا البحث، نسعى إلى تقديم رؤية واضحة حول كيفية الاستفادة من الحوكمة الرقمية كأداة استراتيجية لتحفيز الاقتصاد المستدام في العراق، وتحديد الحلول الممكنة للتغلب على التحديات التي تواجه هذا التحول الرقمي.

أهمية البحث :

يبرز البحث أهمية الحوكمة الرقمية كأداة لتعزيز الشفافية والمساءلة وتحقيق الاقتصاد المستدام في العراق. كما يسلط الضوء على دور الأطر القانونية في تنظيم التحول الرقمي، ويقدم حلولًا للتحديات التي تواجه هذا التحول. من خلال تحليل التجارب الدولية، يوفر البحث رؤى مفيدة لدعم صناع القرار في تطوير سياسات تحقق التنمية المستدامة، مع المساهمة في إثراء المعرفة العلمية في هذا المجال الحيوي.

اشكالية البحث :

يواجه العراق تحديات كبيرة في مواكبة التحول الرقمي العالمي، مما يعيق تحقيق التنمية المستدامة. تتمثل هذه التحديات في ضعف البنية التحتية الرقمية، غياب التشريعات القانونية الشاملة التي تنظم التحول الرقمي، ونقص الكفاءات البشرية المؤهلة. بالإضافة إلى ذلك، يعاني العراق من ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية وعدم وجود رؤية استراتيجية موحدة لتطبيق الحوكمة الرقمية.

إشكالية البحث تدور حول التساؤل الرئيسي:

"كيف يمكن للأطر القانونية والحوكمة الرقمية أن تسهم في تعزيز الاقتصاد المستدام في العراق؟"

يتفرع عن هذا التساؤل قضايا فرعية تشمل تحليل الوضع الراهن للأطر القانونية، دور الحوكمة الرقمية في تحسين الأداء الحكومي، واستعراض أبرز التحديات والحلول الممكنة، مع الاستفادة من تجارب دولية ناجحة مثل الولايات المتحدة وتركيا لتقديم توصيات ملائمة للسياق العراقي.

المناهج المتبعة في البحث:

لتحليل موضوع البحث "الأطر القانونية والحوكمة الرقمية ودورها في تعزيز الاقتصاد المستدام في العراق"، تم الاعتماد على المناهج العلمية التالية:

١-المنهج الوصفي التحليلي

أ-وصف الواقع: تم استخدام هذا المنهج لوصف الأطر القانونية الحالية في العراق وتحليل واقع الحوكمة الرقمية والبنية التحتية التكنولوجية.

ب- تحليل الظواهر: يساعد في تحليل العوامل التي تؤثر على تطبيق الحوكمة الرقمية، بما في ذلك التحديات القانونية والإدارية والتكنولوجية.

٢-المنهج المقارن:

أ-دراسة التجارب الدولية: تم الاستعانة بالمنهج المقارن لاستعراض تجارب دولية ناجحة مثل الولايات المتحدة وتركيا في تطبيق الحوكمة الرقمية.

ب-مقارنة التشريعات: مقارنة الأطر القانونية المطبقة في العراق مع تلك المطبقة في الدول الأخرى لتحديد نقاط القوة والضعف.

٣-المنهج الاستقرائي

أ-استخلاص النتائج: تم استخدام هذا المنهج لاستقراء نتائج تحليل البيانات والوصول إلى استنتاجات حول تأثير الحوكمة الرقمية على الاقتصاد المستدام.

ب-اقتراح الحلول: بناءً على التحديات التي تم تحديدها، تم استنباط حلول عملية قابلة للتطبيق في السياق العراقي.

٤-المنهج التاريخي

أ-تتبع التطور القانوني: دراسة التطور التاريخي للأطر القانونية المتعلقة بالتكنولوجيا والحوكمة الرقمية في العراق.

ب-رصد التحولات الاقتصادية: رصد مراحل تطور الاقتصاد العراقي وتحديد أثر السياسات الرقمية عليها.

تساعد هذه المناهج في تقديم رؤية شاملة تجمع بين تحليل الوضع الراهن، استعراض التجارب الدولية، واستخلاص حلول تطبيقية تدعم تحقيق الحوكمة الرقمية والاقتصاد المستدام في العراق.

اهداف البحث : يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي ترتبط بشكل وثيق بموضوع الأطر القانونية والحوكمة الرقمية ودورها في تعزيز الاقتصاد المستدام في العراق، ومن أبرز هذه الأهداف:

١ـتحليل الأطر القانونية الحالية : التعرف على مدى شمولية الأطر القانونية في العراق لتنظيم التحول الرقمي ودعم الحوكمة الرقمية، وتحديد نقاط القوة والضعف في القوانين والتشريعات المتعلقة بالاقتصاد الرقمي والحوكمة.

٢ـتوضيح دور الحوكمة الرقمية : دراسة دور الحوكمة الرقمية في تعزيز الشفافية، الكفاءة، والمساءلة داخل المؤسسات الحكومية ، وتوضيح كيفية مساهمة الحوكمة الرقمية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين الأداء الاقتصادي والإداري.

٣ـتحديد التحديات التي تواجه العراق : تسليط الضوء على التحديات التقنية، القانونية، والبشرية التي تعيق تطبيق الحوكمة الرقمية في العراق ، وفهم الأسباب التي أدت إلى تأخر العراق في تبني نظام حوكمة رقمية فعال.

٤ـالاستفادة من التجارب الدولية :استعراض تجارب دولية ناجحة في مجال الحوكمة الرقمية مثل الولايات المتحدة وتركيا ، واستخلاص الدروس المستفادة من هذه التجارب وتكييفها لتتناسب مع الواقع العراقي.

٥ـتقديم حلول وتوصيات عملية : اقتراح إصلاحات قانونية وتشريعية لدعم التحول الرقمي في العراق، وتقديم توصيات لتعزيز البنية التحتية الرقمية وبناء قدرات بشرية قادرة على دعم الحوكمة الرقمية، ووضع استراتيجيات لتحفيز الاقتصاد الرقمي كجزء من تحقيق التنمية المستدامة.

المحور الأول: مفهوم الحوكمة الرقمية وأهميتها

١ـتعريف الحوكمة الرقمية: الحوكمة الرقمية هي عملية استخدام التكنولوجيا لتعزيز الشفافية، تحسين الكفاءة، وتوفير الخدمات الحكومية للمواطنين بطريقة رقمية. تُعرف أيضًا بأنها آلية لتحويل العمل الإداري والتفاعل الحكومي من الشكل التقليدي إلى الشكل الإلكتروني.[1]

يُعتبر هذا التحول جزءًا من رؤية أشمل لتحقيق "الحكومة الذكية" التي تعتمد على الابتكار والتكنولوجيا لتعزيز الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي.

٢ـمكونات الحوكمة الرقمية[2]:

أـالبنية التحتية التقنية:الشبكات الرقمية، أنظمة الحوسبة السحابية، وأدوات تحليل البيانات.

بـالإطار القانوني والتنظيمي:القوانين التي تحكم استخدام التكنولوجيا الرقمية وحماية البيانات.

جـالموارد البشرية:تدريب الكوادر القادرة على إدارة المشاريع الرقمية.

٣ـأهمية الحوكمة الرقمية [3]:

أـتحسين تقديم الخدمات: تسهيل وصول المواطنين إلى الخدمات الحكومية.

بـتعزيز الشفافية: تقليل معدلات الفساد من خلال منصات مراقبة رقمية.

---

[1] محمود عبد الكريم، الحوكمة الرقمية: المفاهيم والتطبيقات، بغداد، دار الحكمة، ٢٠٢٠، ص ١٠- ٢٥.
[2] احمد اليوسفي، أسس الحوكمة الرقمية في الشرق الأوسط ، عمان، المركز العربي للتنمية، ٢٠٢١، ص ٣٥-٥٠.
[3] فاطمة الزهراء عبد الفتاح، التحول الرقمي في الوطن العربي: التحديات والفرص"، مجلة الدراسات الرقمية، العدد ١٥، ٢٠٢٠، ص ٥٠-٦٥ .

ج-تشجيع الاستثمارات: بناء بيئة اقتصادية تنافسية وجذابة للمستثمرين.

المحور الثاني: الأطر القانونية ودورها في تعزيز الحوكمة الرقمية

أولاً : الأطر القانونية في العراق:

في العراق، هناك بعض القوانين التي تحاول تنظيم البيئة الرقمية، لكنها تفتقر إلى التحديث والشمولية. من أبرزها [1]:

أ-قانون الاتصالات والمعلوماتية (٢٠١٩): يهدف إلى تنظيم الخدمات الرقمية لكنه لا يعالج قضايا الجرائم الإلكترونية بشكل كافٍ.

أصدر العراق قانون الاتصالات والمعلوماتية في عام ٢٠١٩ بهدف تنظيم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وتحديد قواعد العمل في هذا القطاع المهم، الذي يشكل جزءًا أساسيًا من الحوكمة الرقمية. هذا القانون يحدد الحقوق والواجبات المتعلقة باستخدام الإنترنت، ويسعى إلى حماية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من التهديدات الأمنية[2].رغم إيجابيات هذا القانون في تنظيم قطاع الاتصالات، إلا أن هناك تحديات في تطبيقه بشكل فعال بسبب غياب البنية التحتية التقنية المتكاملة في بعض المناطق.

ب- قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية: يركز على حماية البيانات، لكنه يحتاج إلى تطوير ليشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للحوكمة الرقمية.أحد القوانين الأخرى التي تساهم في تعزيز الحوكمة الرقمية هو قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية الذي صدر في العراق في عام ٢٠١٥. هذا القانون يهدف إلى مكافحة الأنشطة الإجرامية التي تتم عبر الإنترنت، مثل الهجمات الإلكترونية والقرصنة. يعد هذا القانون من التشريعات الأساسية التي تدعم الأمن الرقمي وتحافظ على الاستقرار في البيئة الرقمية.

أبرز ملامح القانون[3]:

١-يحدد أنواع الجرائم الإلكترونية المختلفة ويعاقب عليها.

٢-يضمن حماية الأنظمة الحكومية والشركات من الهجمات الرقمية.

٣-يسهم في تحسين مستوى الأمن السيبراني في العراق.

ثانياً -مقارنة مع تجارب عالمية:

١-تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في الحوكمة الرقمية[4]:

أ-البنية التحتية الرقمية: الولايات المتحدة تُعتبر من الدول الرائدة في مجال الحوكمة الرقمية بفضل بنية تحتية متطورة تشمل شبكة الإنترنت فائقة السرعة، مراكز البيانات، والخدمات السحابية التي

[1] خالد الجابري، الأطر القانونية للتحول الرقمي في العراق ، بغداد ، مركز دراسات الحوكمة، ٢٠٢٠، ص ٦٠-٧٥.

[2] جاسم الخزاعي، قانون الاتصالات والمعلوماتية: التحديات والفرص ، بغداد، دار النشر العراقية، ٢٠٢١، ص ١٥٠-١٦٠.

[3] فاطمة الزهراء ، الجرائم الإلكترونية في العراق: التحديات والتشريعات، بغداد ، مركز دراسات القانون الرقمي، ٢٠٢١، ص ٨٠-٩٠.

[4] محمد زاهر : "الاقتصاد الرقمي في أمريكا: من الحوكمة الرقمية إلى الاستدامة"، مجلة الشؤون الاقتصادية، العدد ١٤، ٢٠٢٠، ص ١١٠-١٢٥.

تديرها الحكومة الفيدرالية والولايات. تقدم الحكومة الأمريكية العديد من الخدمات الحكومية عبر الإنترنت مثل الضرائب، تسجيل الشركات، والمزايدات العامة. وقد أسهمت هذه البنية في جعل الخدمات الحكومية أكثر كفاءة وشفافية.

ب- الأطر القانونية والتنظيمية:

فيما يتعلق بالأطر القانونية، فإن الولايات المتحدة تمتلك مجموعة من القوانين التي تدعم الحوكمة الرقمية، مثل ، قانون حرية المعلومات (FOIA)، الذي يتيح للمواطنين الوصول إلى المعلومات الحكومية. قانون حماية البيانات الشخصية (GDPR) الذي وضع معايير حماية البيانات الشخصية والذي أصبح معيارًا عالميًا.قانون الحكومة الإلكترونية الذي يعزز استخدام الحكومة الإلكترونية في كافة المؤسسات الفيدرالية ويشمل تطوير خدمات إلكترونية للمواطنين.

ج - التأثير على الاقتصاد المستدام

تساعد الحكومة الرقمية في الولايات المتحدة على زيادة الشفافية وتقليل الفساد الإداري. كما تسهم بشكل كبير في خلق بيئة استثمارية ملائمة، حيث تقدم الحكومة الرقمية تسهيلات عبر المنصات الرقمية لتسهيل تسجيل الشركات وتقديم الضرائب، مما يساهم في تعزيز الاقتصاد المستدام.

ثالثاً: تجربة تركيا في الحوكمة الرقمية[1]:

١-البنية التحتية الرقمية:

حققت تركيا تقدمًا ملحوظًا في البنية التحتية الرقمية خلال العقدين الماضيين، حيث أسست مراكز البيانات الحكومية وأطلقت شبكات إنترنت فائقة السرعة في كافة أنحاء البلاد. تُعتبر منصة E-devlet (الحكومة الإلكترونية) واحدة من أهم المنصات التي تقدم أكثر من ٣٠٠ خدمة حكومية رقمية مثل دفع الفواتير، تقديم طلبات للحصول على الوثائق، والتصاريح الإلكترونية. وهذا يسهل تفاعل المواطنين مع الحكومة بشكل سريع وفعال.

٢-الأطر القانونية والتنظيمية:

تركيا تسعى إلى تطوير إطار قانوني قوي لدعم الحوكمة الرقمية، ومنها قانون حماية البيانات الشخصية الذي يعزز حماية البيانات الشخصية على المستوى الرقمي.وقانون التجارة الإلكترونية الذي يحدد القواعد التي تحكم المعاملات التجارية عبر الإنترنت.

كما أن الحكومة التركية عملت على تطوير قوانين تدعم الاقتصاد الرقمي، بما في ذلك تسهيل الإجراءات البيروقراطية وتنظيم التجارة الإلكترونية.

٣-التأثير على الاقتصاد المستدام:

تعمل تركيا على تحقيق اقتصاد مستدام من خلال التحول الرقمي، حيث ساعدت المنصات الإلكترونية مثل E-devlet في تحسين تقديم الخدمات الحكومية وتقليل التكاليف، مما أسهم في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام. كما أن استخدام الحكومة الرقمية أدى إلى تعزيز الشفافية وتقليل الفساد الإداري، مما يساهم في تحسين بيئة الأعمال في تركيا.

[1] فاطمة الصالحي، "الحوكمة الرقمية في تركيا: التطورات والتحديات"، مجلة السياسة الرقمية، العدد ٩، ٢٠٢١، ص ٨٠-٩٥.

المحور الثالث: الحوكمة الرقمية كأداة لتحقيق الاقتصاد المستدام

اولاً-الحوكمة الرقمية وتعزيز الشفافية والمساءلة [1]:

تعد الشفافية والمساءلة من أهم المبادئ التي يجب أن ترتكز عليها الحوكمة المستدامة، حيث تساهم الحوكمة الرقمية في تعزيز الشفافية في عمل المؤسسات الحكومية، وذلك من خلال توفير الأنظمة الرقمية التي تتيح للموظفين والمواطنين تتبع إجراءات الحكومة والتأكد من التزامها بالقوانين والأنظمة. بتطبيق هذه الأنظمة، تزداد القدرة على محاربة الفساد وتؤثر إيجابيًا على مناخ الاستثمار والتنمية الاقتصادية المستدامة. ودور الحوكمة الرقمية في الشفافية هي :

١-**تعزيز الشفافية:** بفضل الأنظمة الرقمية، يصبح بإمكان الحكومة عرض البيانات والمعلومات العامة بشكل شفاف للمواطنين، مما يعزز من الثقة بين الحكومة والشعب.

٢-**تحسين المساءلة:** يمكن للحكومة الرقمية تتبع الأداء الحكومي وتحديد نقاط القوة والضعف، مما يؤدي إلى تحسين الأداء العام. في العراق، على سبيل المثال، يمكن للأنظمة الرقمية التي توفر بيانات الشفافية حول الإنفاق الحكومي أن تساهم في تقليل الفساد وتحسين تخصيص الموارد المالية، مما يساهم في الاقتصاد المستدام.

ثانياً: تحسين كفاءة تقديم الخدمات العامة:

القطاع الحكومي في العراق يعاني من البيروقراطية والتعقيدات التي تعيق تقديم الخدمات بشكل فعال للمواطنين. الحوكمة الرقمية تساهم في تبسيط الإجراءات الحكومية وتحسين الخدمات العامة من خلال تطبيق الأنظمة الإلكترونية التي تسهل تقديم الطلبات، دفع الفواتير، والحصول على التراخيص والتصاريح بسهولة أكبر، أما أثر الحوكمة الرقمية على كفاءة تقديم الخدمات [2]:

١-**التقليل من الإجراءات البيروقراطية:** من خلال تحويل الإجراءات التقليدية إلى عمليات رقمية، يصبح من الممكن تقليص الوقت والتكلفة اللازمة للحصول على الخدمة.

٢-**تعزيز الوصول للخدمات:** من خلال توفير الخدمات عبر الإنترنت، يمكن للمواطنين في العراق الوصول إلى الخدمات الحكومية بسهولة، خاصة في المناطق الريفية والنائية.

عند تحسين كفاءة تقديم الخدمات العامة باستخدام الحوكمة الرقمية، تزداد القدرة على توجيه الموارد بشكل أكثر فاعلية، مما يعزز من النمو الاقتصادي المستدام.

ثالثاً : تشجيع الابتكار الرقمي وريادة الأعمال:

تلعب الحوكمة الرقمية دورًا مهمًا في تعزيز بيئة الابتكار والتكنولوجيا، وهو ما يساهم بشكل مباشر في تحقيق اقتصاد مستدام. من خلال تبني الأنظمة الرقمية، يمكن للحكومة أن تخلق بيئة قانونية وتنظيمية تشجع الشركات الناشئة والمستثمرين على الابتكار واستخدام التكنولوجيا في مختلف القطاعات الاقتصادية.دور الحوكمة الرقمية في تحفيز الابتكار هي [3]:

---

[1] عباس العراقي ،الشفافية في الحكومة الرقمية: تطبيقات عملية في العراق، بغداد، مركز دراسات الحوكمة الرقمية، ٢٠٢١، ص ١٢٠-١٣٥.

[2] محمد الفرج ، "الحوكمة الرقمية: المفهوم والواقع في العالم العربي"، مجلة الحوكمة والتكنولوجيا، العدد ١٢، ٢٠٢١، ص ٤٥-٦٠.

[3] أحمد اليوسفي ، قوانين التجارة الإلكترونية في العراق: الإصلاحات المطلوبة ، بغداد، المركز العراقي للدراسات الاقتصادية، ٢٠٢١، ص ٧٥- ٩٠.

١-**تسريع التحول الرقمي:** من خلال تبني السياسات الرقمية، تستطيع الحكومة تسريع التقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات، مما يساهم في خلق فرص جديدة للنمو الاقتصادي.

٢-**دعم ريادة الأعمال:** من خلال تحسين الوصول إلى التمويل، وتقديم الخدمات الحكومية الرقمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، يمكن تشجيع ريادة الأعمال التي تعد من أهم محركات الاقتصاد المستدام.على سبيل المثال، يمكن لمشاريع التجارة الإلكترونية، الذكاء الاصطناعي، والتقنيات المالية أن تساهم في خلق بيئة اقتصادية أكثر تنوعًا وابتكارًا.

رابعاً : تحسين إدارة الموارد المالية والحكومية:

تعد الحوكمة الرقمية أداة فعّالة لتحسين إدارة الموارد المالية والحكومية. من خلال تطبيق الأنظمة الإلكترونية، يمكن للحكومة تتبع الإيرادات والنفقات بشكل أكثر دقة وشفافية، مما يساعد في تخصيص الموارد بشكل أفضل لدعم مشاريع التنمية المستدامة. وان أثر الحوكمة الرقمية على إدارة الموارد المالية هي [1]:

١-**تحسين تخصيص الموارد:** من خلال الأنظمة الرقمية، يمكن للحكومة مراقبة توزيع الموارد المالية وضمان وصولها إلى المشاريع التي تعزز من الاستدامة الاقتصادية.

٢-**تعزيز الرقابة المالية:** يساهم النظام الرقمي في تحسين الرقابة على صرف الأموال العامة ومنع التلاعب أو الفساد في المشاريع الحكومية. في العراق، يمكن أن تساهم هذه الأنظمة في تخفيض الفاقد المالي وتعزيز فعالية استخدام الموارد المالية في المشاريع التنموية التي تدعم الاقتصاد المستدام.

خامساً:تعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية:

تسهم الحوكمة الرقمية في تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والعدالة، فضلاً عن تقديم الدعم للأفراد والمجتمعات الأقل حظًا. من خلال توفير الخدمات الرقمية، يمكن تقديم الدعم بشكل أسرع وأكثر عدلاً.وان دور الحوكمة الرقمية في تعزيز العدالة هي [2]:

١-**الوصول المتساوي للخدمات:** يتيح النظام الرقمي للجميع، بغض النظر عن خلفيتهم أو موقعهم الجغرافي، الوصول إلى خدمات الحكومة.

٢-**تحقيق العدالة الاجتماعية:** من خلال تحسين الوصول إلى المعلومات والخدمات، يمكن للحوكمة الرقمية أن تساهم في تقليل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين مختلف شرائح المجتمع.

في العراق، يمكن أن تساهم الحوكمة الرقمية في ضمان توزيع عادل للموارد وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إتاحة الفرص بشكل متساوٍ لجميع المواطنين.

[1] جاسم الخزاعي ، قانون الاتصالات والمعلوماتية: التحديات والفرص، بغداد ،دار النشر العراقية، ٢٠٢١، ص ١٥٠-١٦٠.

[2] أحمد العلي ، حماية البيانات الشخصية في العراق: الحاجة إلى التشريعات الرقمية، بغداد، مؤسسة الدراسات القانونية، ٢٠٢٠، ص ٩٥-١٠٥.

المحور الرابع: التحديات والحلول في تطبيق الحوكمة الرقمية في العراق

رغم الجهود المبذولة لتحقيق الحوكمة الرقمية في العراق، إلا أن البلاد تواجه العديد من التحديات التي تعيق تنفيذ هذه الاستراتيجية بشكل فعال. تتعلق هذه التحديات بالجوانب التكنولوجية، القانونية، الإدارية، والبشرية، مما يجعل من الضروري تبني حلول فعالة لمعالجتها.

أولاً: التحديات التي تواجه الحوكمة الرقمية في العراق:

١ـضعف البنية التحتية التكنولوجية: البنية التحتية التكنولوجية تعد العمود الفقري للحوكمة الرقمية، إلا أن العراق يعاني من تأخر كبير في تطويرها من خلال [1]:

أـضعف شبكات الإنترنت: تفتقر العديد من المناطق، خاصة الريفية، إلى خدمات الإنترنت السريعة والمستقرة، مما يعوق تقديم الخدمات الرقمية.

بـغياب مراكز البيانات الحديثة: لا يزال العراق يعاني من نقص في البنية التحتية الخاصة بتخزين وإدارة البيانات، مما يجعل الأنظمة الرقمية عرضة للتعطل أو الاختراق.

٢ـغياب التشريعات الرقمية الكاملة: رغم وجود بعض القوانين المتعلقة بالجرائم الإلكترونية وحماية البيانات، إلا أن العراق لا يزال يفتقر إلى إطار قانوني شامل يغطي جميع جوانب الحوكمة الرقمية من خلال [2]

أـضعف قوانين حماية البيانات الشخصية: يفتقر العراق إلى قوانين صارمة تحمي البيانات الشخصية للمواطنين من التسريب أو الاستغلال.

بـغياب اللوائح التنظيمية لتطوير الخدمات الرقمية: تعاني العديد من المشاريع الرقمية من غياب إطار قانوني ينظم عملها بشكل فعال.

٣ـنقص الكفاءات البشرية المدربة: يتطلب تنفيذ الحوكمة الرقمية وجود كوادر بشرية مدربة قادرة على تشغيل الأنظمة الرقمية وتطويرها من خلال [3]:

أـضعف برامج التدريب: يفتقر العراق إلى برامج تدريبية متخصصة تهدف إلى تأهيل الكوادر البشرية للعمل في مجال الحوكمة الرقمية.

بـهجرة العقول: أدت الظروف الاقتصادية والسياسية إلى هجرة عدد كبير من المتخصصين في التكنولوجيا، مما أثر على قدرة البلاد في تنفيذ المشاريع الرقمية.

٤ـتحديات الأمن السيبراني : الأمن السيبراني يمثل تحديًا كبيرًا للحوكمة الرقمية في العراق، حيث تواجه الأنظمة الرقمية تهديدات متزايدة من الهجمات الإلكترونية من خلال [4]:

---

[1] عباس العراقي ، "تحديات البنية التحتية الرقمية في العراق"، مجلة الاقتصاد الرقمي، العدد ١٠، ٢٠٢٢، ص ٥٠-٦٥.

[2] جاسم الخزاعي ، التشريعات الرقمية: التحديات في العالم العربي، بغداد ، دار النشر العراقية، ٢٠٢١، ص ٩٥-١١٠.

[3] نور السعيد ، الهجرة وتأثيرها على الاقتصاد الرقمي في العراق. بغداد: مركز دراسات التكنولوجيا، ٢٠٢٠، ص ٨٠-٩٥.

[4] فاطمة الزهراء ، "الأمن السيبراني في العراق: التحديات والحلول"، مجلة التكنولوجيا والأمن، العدد ٨، ٢٠٢١، ص ٦٥-٨٠.

أ-نقص برامج الحماية: تعاني المؤسسات الحكومية من غياب أنظمة فعالة لحماية بياناتها.

ب-تزايد الهجمات الإلكترونية: يشهد العراق ارتفاعًا في معدلات الهجمات السيبرانية التي تستهدف أنظمته الرقمية، مما يؤثر على الثقة في استخدام هذه الأنظمة.

٥-ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية:تعاني العديد من الوزارات والمؤسسات الحكومية من غياب التنسيق فيما بينها، مما يؤدي إلى تكرار الجهود وإهدار الموارد من خلال [1]:

أ-انفصال الأنظمة الرقمية: تعمل العديد من المؤسسات الحكومية بشكل منفصل دون وجود نظام موحد يربطها.

ب-غياب رؤية استراتيجية موحدة: لا توجد خطة شاملة ومتكاملة لتطوير الحوكمة الرقمية على مستوى العراق.

ثانياً: الحلول المقترحة لتعزيز الحوكمة الرقمية في العراق:

١-تطوير البنية التحتية التكنولوجية:

أ-زيادة الاستثمار في شبكات الإنترنت: يجب على الحكومة العراقية الاستثمار في تطوير شبكات الإنترنت لتغطية جميع المناطق، خاصة الريفية.

ب-إنشاء مراكز بيانات حديثة: يجب إنشاء مراكز بيانات وطنية متطورة تتيح تخزين وإدارة البيانات بشكل آمن وفعال.[2]

٢-وضع تشريعات رقمية شاملة:

أ-إصدار قانون لحماية البيانات الشخصية: يجب أن يضمن القانون حماية بيانات المواطنين من أي استغلال أو استخدام غير مشروع.

ب -تحديث القوانين المتعلقة بالتجارة الإلكترونية: لضمان تنظيم الأعمال الرقمية وتشجيع الاستثمارات في هذا القطاع.[3]

٣-بناء قدرات الكوادر البشرية:

أ-إطلاق برامج تدريب متخصصة: يجب تصميم برامج تدريبية لتأهيل الموظفين الحكوميين في مجال الحوكمة الرقمية.

ب-التعاون مع الجامعات ومراكز البحوث: لتعزيز البحث والتطوير في مجالات التكنولوجيا الرقمية.[4]

---

[1] أحمد العلي ، "التنسيق الحكومي وأثره على الحوكمة الرقمية"، مجلة الإدارة العامة، العدد ٥، ٢٠٢٢، ص ٤٠-٥٥.

[2] محمد الفرج ، البنية التحتية الرقمية: خطوة نحو المستقبل، بغداد، مؤسسة الأبحاث التكنولوجية، ٢٠٢١، ص ١٢٠-١٣٥.

[3] أحمد اليوسفي ، "الإصلاح التشريعي والتحول الرقمي في العراق"، مجلة القانون الرقمي، العدد ٦، ٢٠٢٢، ص ٧٥-٩٠.

[4] نورالسعيد ، "دور التعليم في بناء الكفاءات الرقمية"، مجلة الدراسات التكنولوجية، العدد ٣، ٢٠٢١، ص ٥٠-٧٠.

٤ـتعزيز الأمن السيبراني:

أـإنشاء هيئة وطنية للأمن السيبراني: للإشراف على حماية الأنظمة الرقمية ووضع السياسات اللازمة لذلك.

بـتطبيق أنظمة حماية متقدمة: يجب على المؤسسات الحكومية تبني حلول تكنولوجية حديثة لمواجهة التهديدات السيبرانية.[1]

٥ـتحسين التنسيق بين الجهات الحكومية:

أـإنشاء منصة رقمية موحدة: تربط جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية لتسهيل تبادل المعلومات وتنسيق الجهود.

بـتعيين جهة إشرافية مركزية: مسؤولة عن تنفيذ استراتيجية الحوكمة الرقمية في العراق ومتابعة تقدم المشاريع.[2]

الخاتمة :

في ختام هذا البحث، تبين أن الأطر القانونية والحوكمة الرقمية تشكل حجر الزاوية في تعزيز الاقتصاد المستدام في العراق. لقد أظهرت الدراسة أن العراق يواجه تحديات كبيرة في تطبيق الحوكمة الرقمية، والتي تتراوح بين ضعف البنية التحتية التكنولوجية، نقص التشريعات القانونية المناسبة، وقلة الكفاءات البشرية المدربة. ورغم هذه التحديات، فإن تعزيز الحوكمة الرقمية من خلال تحديث الأطر القانونية وتطوير السياسات الرقمية يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحسين الأداء الحكومي، تعزيز الشفافية، وتقليل الفساد، مما يعزز الاقتصاد المستدام في العراق.

من خلال استعراض تجارب دولية ناجحة مثل الولايات المتحدة وتركيا، تبين أن هناك العديد من الحلول القابلة للتطبيق في السياق العراقي. فعلى الرغم من الفروق في الظروف، يمكن للعراق الاستفادة من هذه التجارب من خلال تبني استراتيجيات مشابهة تراعي خصوصياته الاجتماعية والاقتصادية.كما أن هذا البحث يسلط الضوء على ضرورة تحديث التشريعات القانونية العراقية بما يتماشى مع متطلبات العصر الرقمي، بالإضافة إلى استثمار الموارد في بناء قدرات بشرية متخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والحوكمة الرقمية. إن تعزيز البنية التحتية الرقمية، وتطوير الأنظمة القانونية، وتوسيع نطاق التعليم والتدريب الرقمي، من شأنه أن يساهم في بناء اقتصاد رقمي مستدام، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في العراق.

وفي الختام، يوصي البحث بضرورة وضع استراتيجيات شاملة تدمج الأطر القانونية والحوكمة الرقمية كأساس لتحقيق التنمية المستدامة. كما يبرز الحاجة إلى التعاون بين القطاعين العام والخاص، وكذلك دعم السياسات الحكومية التي تشجع على الابتكار الرقمي في مختلف المجالات الاقتصادية والإدارية.

التوصيات

بناءً على ما تم استعراضه وتحليله في هذا البحث حول الأطر القانونية والحوكمة الرقمية ودورها في تعزيز الاقتصاد المستدام في العراق، يوصي البحث بما يلي:

[1] فاطمة الزهراء ، أمن المعلومات: الحلول المبتكرة، بغداد، دار الحكمة للنشر، ٢٠٢٠، ص ٩٥-١١٠.
[2] أحمد العلي ، الحوكمة الرقمية والتكامل الحكومي ، بغداد، مركز دراسات الحوكمة، ٢٠٢٢، ص ٨٥-١٠٠.

١ـتحديث الأطر القانونية والتشريعات الرقمية :

أـتطوير تشريعات جديدة: من الضروري أن تقوم الحكومة العراقية بتحديث القوانين الحالية وتطوير تشريعات جديدة تتواكب مع التحديات الرقمية العالمية، بحيث تشمل قوانين حماية البيانات الشخصية، أمن المعلومات، وتنظيم المعاملات الرقمية.

بـ تعزيز التكامل بين القوانين: يجب ضمان التنسيق بين الأطر القانونية المختلفة في العراق، من خلال إنشاء إطار قانوني موحد يشمل كافة مجالات التكنولوجيا الرقمية، ويعزز من التعاون بين الجهات الحكومية.

٢ـتعزيز الحوكمة الرقمية في القطاع العام :

أـتطبيق الأنظمة الرقمية الحكومية: يجب على الحكومة العراقية تعزيز استخدام الأنظمة الرقمية في جميع القطاعات الحكومية لتحقيق مزيد من الشفافية والكفاءة في العمل الحكومي، والحد من الفساد الإداري.

بـتوفير منصة للخدمات الحكومية الإلكترونية: توفير خدمات حكومية رقمية تشمل المعاملات الإدارية، الاجتماعية، والاقتصادية، مما يسهل الوصول إليها ويعزز من مستوى الخدمة المقدمة للمواطنين.

٣ـالاستثمار في البنية التحتية الرقمية:

أـتحسين البنية التحتية التكنولوجية: من الضروري أن تواصل الحكومة العراقية استثمار الموارد لتحديث البنية التحتية الرقمية، مثل توسيع شبكة الإنترنت، وتوفير خدمات الاتصال عالية السرعة.

بـإصلاح شبكات الاتصالات: يجب تحسين شبكات الاتصال والإنترنت في المناطق الريفية والنائية لضمان وصول جميع المواطنين إلى الخدمات الرقمية.

٤ـبناء قدرات بشرية متخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات:

أـتطوير التعليم الرقمي: يُوصى بتطوير المناهج الدراسية في الجامعات العراقية لتشمل تكنولوجيا المعلومات والحوكمة الرقمية، مع إنشاء برامج تدريبية متخصصة للكوادر الحكومية.

بـتعزيز الشراكات مع المؤسسات الأكاديمية: يجب تعزيز التعاون بين الحكومة والمؤسسات التعليمية في العراق لتدريب وتأهيل الكوادر البشرية المؤهلة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والحوكمة الرقمية.

٥ـتبني الحلول الرقمية في القطاع الخاص :

أـتشجيع الابتكار الرقمي في القطاع الخاص: من المهم تشجيع الشركات الخاصة على استخدام الحلول الرقمية في تقديم خدماتها وتحسين كفاءتها، بالإضافة إلى تحفيز الابتكار في المجالات الرقمية مثل التجارة الإلكترونية، الدفع الإلكتروني، والخدمات اللوجستية.

بـ تعزيز بيئة الأعمال الرقمية: تحسين بيئة الأعمال في العراق من خلال تقديم حوافز وتسهيلات للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا والابتكار الرقمي.

٦-الاستفادة من التجارب الدولية:

أ-استلهام التجارب الدولية: يُوصى بتبني بعض ممارسات الحوكمة الرقمية الناجحة التي تم تطبيقها في دول مثل الولايات المتحدة وتركيا، مع تكييف هذه الحلول لتناسب الخصوصية العراقية.

ب-التعاون مع المنظمات الدولية: التعاون مع المنظمات الدولية المعنية بتطوير الاقتصاد الرقمي مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي للحصول على استشارات ومساعدات فنية في تنفيذ المشاريع الرقمية.

٧-تعزيز الشفافية والمساءلة:

أ-إطلاق منصات للتفاعل مع المواطنين: من الضروري إطلاق منصات إلكترونية تسمح للمواطنين بتقديم الشكاوى، الاستفسارات، والمقترحات، مما يساهم في تعزيز الشفافية وتحسين العلاقة بين الحكومة والمواطن.

ب-مراقبة الأداء الحكومي إلكترونيًا: تطبيق أنظمة مراقبة رقمية تضمن قياس وتحليل أداء المؤسسات الحكومية بشكل دوري لضمان تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة.

٨-تشجيع الاستثمارات في الاقتصاد الرقمي:

أ-تسهيل الاستثمارات الأجنبية في قطاع التكنولوجيا: يجب على الحكومة توفير بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية في مجال التكنولوجيا الرقمية، من خلال تقديم تسهيلات ضريبية وتوفير بيئة قانونية مستقرة.

ب-دعم الابتكار في الشركات الناشئة: دعم ريادة الأعمال الرقمية من خلال برامج تمويل للمشاريع الناشئة التي تستخدم الحلول الرقمية في تقديم منتجات أو خدمات مبتكرة.

إن تنفيذ هذه التوصيات يسهم بشكل مباشر في تعزيز الحوكمة الرقمية وتحقيق اقتصاد مستدام في العراق. من خلال تحديث الأطر القانونية، تعزيز القدرات الرقمية، وتطبيق استراتيجيات حكومية فعالة، يمكن للعراق أن يحقق تقدمًا ملموسًا في بناء اقتصاد رقمي يتسم بالشفافية والكفاءة.

المصادر :

١-محمود عبد الكريم، الحوكمة الرقمية: المفاهيم والتطبيقات، بغداد، دار الحكمة، ٢٠٢٠

٢- احمد اليوسفي، أسس الحوكمة الرقمية في الشرق الأوسط ، عمان، المركز العربي للتنمية، ٢٠٢١

٣- فاطمة الزهراء عبد الفتاح، التحول الرقمي في الوطن العربي: التحديات والفرص"، مجلة الدراسات الرقمية، العدد ١٥، ٢٠٢٠

٤- خالد الجابري، الأطر القانونية للتحول الرقمي في العراق ، بغداد ، مركز دراسات الحوكمة، ٢٠٢٠

٥- جاسم الخزاعي، قانون الاتصالات والمعلوماتية: التحديات والفرص ، بغداد، دار النشر العراقية، ٢٠٢١

٦- فاطمة الزهراء ، الجرائم الإلكترونية في العراق: التحديات والتشريعات، بغداد ، مركز دراسات القانون الرقمي، ٢٠٢١

٧- محمد زاهر : "الاقتصاد الرقمي في أمريكا: من الحوكمة الرقمية إلى الاستدامة"، مجلة الشؤون الاقتصادية، العدد ١٤، ٢٠٢٠

٨- فاطمة الصالحي، "الحوكمة الرقمية في تركيا: التطورات والتحديات"، مجلة السياسة الرقمية، العدد ٩، ٢٠٢١
٩- عباس العراقي ،الشفافية في الحكومة الرقمية: تطبيقات عملية في العراق، بغداد، مركز دراسات الحوكمة الرقمية، ٢٠٢١
١٠- محمد الفرج ، "الحوكمة الرقمية: المفهوم والواقع في العالم العربي"، مجلة الحوكمة والتكنولوجيا، العدد ١٢، ٢٠٢١
١١- أحمد اليوسفي ، قوانين التجارة الإلكترونية في العراق: الإصلاحات المطلوبة ، بغداد، المركز العراقي للدراسات الاقتصادية، ٢٠٢١
١٢- جاسم الخزاعي ، قانون الاتصالات والمعلوماتية: التحديات والفرص، بغداد ،دار النشر العراقية، ٢٠٢١
١٣-أحمد العلي ، حماية البيانات الشخصية في العراق: الحاجة إلى التشريعات الرقمية، بغداد، مؤسسة الدراسات القانونية، ٢٠٢٠
١٤-عباس العراقي ، "تحديات البنية التحتية الرقمية في العراق"، مجلة الاقتصاد الرقمي، العدد ١٠، ٢٠٢٢
١٥- جاسم الخزاعي ، التشريعات الرقمية: التحديات في العالم العربي، بغداد ، دار النشر العراقية، ٢٠٢١
١٦-نور السعيد ، الهجرة وتأثيرها على الاقتصاد الرقمي في العراق. بغداد: مركز دراسات التكنولوجيا، ٢٠٢٠
١٧- فاطمة الزهراء ، "الأمن السيبراني في العراق: التحديات والحلول"، مجلة التكنولوجيا والأمن، العدد ٨، ٢٠٢١
١٨- أحمد العلي ، "التنسيق الحكومي وأثره على الحوكمة الرقمية"، مجلة الإدارة العامة، العدد ٥، ٢٠٢٢
١٩- محمد الفرج ، البنية التحتية الرقمية: خطوة نحو المستقبل، بغداد، مؤسسة الأبحاث التكنولوجية، ٢٠٢١
٢٠- أحمد اليوسفي ، "الإصلاح التشريعي والتحول الرقمي في العراق"، مجلة القانون الرقمي، العدد ٦، ٢٠٢٢
٢١-نورالسعيد ، "دور التعليم في بناء الكفاءات الرقمية"، مجلة الدراسات التكنولوجية، العدد ٣، ٢٠٢١
٢٢- فاطمة الزهراء ، أمن المعلومات: الحلول المبتكرة، بغداد، دار الحكمة للنشر، ٢٠٢٠
٢٣-أحمد العلي ، الحوكمة الرقمية والتكامل الحكومي ، بغداد، مركز دراسات الحوكمة، ٢٠٢٢